

سبعة فلو ان ثلثة الجمل السبعة فنامتهم كلهم وقيل في ذلك
لطف جمل على جمل اذ التقدير سبعة ثم قيل في الجمع كلهم وقيل العطف
من كلام الله والجمع فيهم سبعة ونامتهم كلهم وقيل في او الحال وعلى
هذا التقدير البتة اذ هم الاشارة اي هو الاربعة ويرد ذكر ان حرف
عامل الحال اذ كان معنويا منع الثانية آية الزم اذ قيل في قوله
الاول ان يوارى سبعة وفحى في آية الجنة اذ يوارى ثمانية واقول
لكن الاربعة الثمانية حقيقة لم تكن الاربعة منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة
ثم الواو ليست اضافة على بل على جملة كما هي فيها وقد مر ان الواو في تحت
مفعول عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل في الواو الحال الى جاؤا ما تحت
ايوارى الثالث والثامن على الكفاءة العرف الثامن والظاهر ان
العطف في هذا الوصف مخصوصه انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث
هما امر ونهي متقابلان كجملان بقية الصفات اولان الامر بالمعروف
ناه عن المنكر والثاني عن المنكر امر بالمعروف فان شئت الى الاعتدال بكل من الو
صفتين وان لا يكفى فيها يحصل في حق الآخر الرابعة وابكار آية التخييم
ذكر في الثاني الفاضل في فتح باستخراجها والصور بان من العاوية

بين

بين اثنين مما تقسم ان مثل على جميع الصفات السابقة فلا يصح فيها اذ
لا يحتمل الثبوتية والبكارة وواو الثانية عند قائلها صالحة للسقوط
والعاشرة الواو الواو على الجملة الموصوفها لتأكيد لوصفها بوجه
واحدة ان تصاف بها امر ثابت وهذا الواو لقبها بالزمشي ومن
قلده وحملوا على ذلك مواضع احوالها كلها او الحال نحو وجود خيركم
ونامتهم كلهم وهي تامة الواو الكتاب والسقوط في الحال من الكثرة
في هذه الآية امران خاصان هو اي تقدم النفي والثانية عام في بقية الا
يات وهو امتناع العطف اذ الحال في المنع وكونها صفة جازية
من الكثرة فلها احباب منها عند تقدمها عليها وعند جودها في مواضع
حديداً وما في الوصفية في سورة الاحقاف جازية بها وهو امران
الجملة بالاول اذ لا يجوز التفرغ في الصفات كما تقول رث باجد الاقام
والتعام في بقية الايات وهو امرانها بالاول والحادى عشر واو
ضمة الذاكورة كذا الرجال فاموا وهي اسم وقال الخليل والمجاز في حرف
والفاصل من قوله وقد سئل عن العطف اذ انزلوا مستراهم فخر قوله
باليه النمل او نحوها كما في ذلك لوجه الخطاب اليهم وشذوذ